

الفصل التاسع

نظرية مالتس

• توماس روبرت مالتس T. R. Malthus مفكر إنجليزي زائع الصيت ولد سنة ١٧٦٦ في أسرة غنية ونشأ نشأة دينية حيث تعلم اللاهوت في جامعة كامبردج . ثم أصبح قسيساً في سنة ١٨٠٠ واشتغل في نفس الوقت مدرساً للدين في الجامعة التي تعلم فيها من قبل .

وقد أظهر مالتس منذ حداثة ميلاً قوياً إلى التفكير النظري ودراسة المسائل السياسية والإقتصادية والاجتماعية وكتب في كثير من هذه المسائل كتاباً لفتت إليه الأنظار خاصة وأن هذا المفكر الشاب كان يطالع بي قومه بين الحين والحين بأراء جرئة لم يتعود عليها الشعب الإنجليزي ذو الطبيعة التقليدية المحافظة من ذلك أنه هاجم رئيس وزراء بلاده ولیم بث W. Pitt « On the Proposed Bill of the Amendment of the poor laws »

غير أن الشيء الذي لفت الأنظار إلى مالتس هو ذلك البحث المشهور الذي ألقى فيه الضوء لأول مرة على مشكلة السكان بصورة منظمة ، وفي إطار علمي تحليلي جعل من مالتس مفكراً أصيلاً ، فقد اعتبر - بحق - منذ ذلك التاريخ - وبصرف النظر عن آرائه ونظرياته - أول من أرسى دعائم علم السكان أو الديمغرافيا وجعله علماً مستقلاً يعتمد على المناهج العلمية وخاصة الإحصائية . ويدخل ضمن مجموعة العلوم الاجتماعية .

وقد ظهر بحث مالتس في كتيب صغير لأول مرة في سنة ١٧٩٨ ولم يذكر مالتس عليه اسمه كـ كؤا ف له ، وكان عنوان الرسالة هو : « بحث في أصول مشكلة السكان بوصفها تؤثر في مستقبل الرفاهية في المجتمع مع ملاحظات على آراء جردوين وكندرسية وغيرها من الكتاب . »

وتتضمن هذه الرسالة أسس نظرية مالتس في السكان كما تتضمن هجومها
لاذعاً على آراء المفكر الاشتراكي جدوين الذي كان ينحرف في علاجه
للمشكلات الاجتماعية بتوجيه النقد للمؤسسات الاجتماعية الكائنة ويحملها
تبعة ما يعانیه المجتمع من أمراض وآلام ، وكانت آراء جدوين هذه تلبى
ذيوها وانتشاراً كبيرين وخاصة لأنها ظهرت في فترة الإنقلاب الصناعي
وما عاصره من مشكلات إجتماعية عديدة وخاصة في المدن نتيجة الهجرة
المستمرة إليها من الريف وتكدسهم حول مراكز التصنيع مع قلة أجورهم ،
وكان جدوين ينظر إلى المستقبل نظرة المتفائل في مستقبل البشرية إذ أن
التقدم التكنولوجي - في نظره - كان حرياً بأن يوفر من فرص الرقي
والازدهار الشيء الكثير للناس في المجتمع إذا قاومت المؤسسات الإنسانية
Human Institution بدورها خيراً قيام . وقد أستهل مالتس رسالته
بتوجيه الهجوم على آراء جدوين هذه إذا أنه يرى أن مصدر الشرور
الإنسانية والمشكلات الاجتماعية هو الإنسان نفسه وليس المؤسسات
والنظم التي تسود المجتمع ، فالعيب إذن - في نظر مالتس - لا يرجع
إلى نظم بقدر ما يكمن في الطبيعة البشرية ذاتها ، وأنه لكي يتم إصلاح المجتمع
وشقائه من أمراضه وما يقاسيه من آلام لا بد أن يبدأ الأفراد بإصلاح
ذوات نفوسهم ، ولعل أول عيوب الإنسان في رأى مالتس هو التوالد
السريع المتواصل الذي لا يتناسب مع مواد الغذاء أو مواد العيش الممكن
الحصول عليها وأنه من هنا نشأت طائفة من المتاعب الاجتماعية كالفاقة
والبؤس والشقاء والحروب والمجاعات . . . إلخ .

• An essay on the principle of population as it affects the
future improvement of Society, with remarks on the speculation
of Mr. Godwin, Mr. Condercet and other writers •

المبادئ. الرئيسية في النظرية المالتسية :

تقوم نظرية مالتس على عدة مبادئ. تحدد نظرية العامة في السكان ،
ولعل أهم هذه المبادئ :

١ — إن السكان يتحد دون تبعاً لكمية الموارد أو مواد التغذية
أى أن هناك تناسباً طردياً بين الموارد الغذائية والأعداد السكانية ،
ويعبر مالتس عن هذا المبدأ بقوله :

« Population is necessarily limited by means of
Subsistence »

٢ — يزداد عدد السكان أزدياداً مضطرباً تبعاً للزيادة المضطربة
في مواد التغذية أو موارد العيش ، ما لم توقف هذه الزيادة موانع قوية
لا سبيل لشجها ، يقول مالتس :

٣ — إن تلك الموانع وغيرها من الموانع التي تحد من الزيادة المتواصلة
للسكان ، والتي تجعل السكان في مستوى يلأم للموارد المعيشية تتلخص
عموماً في الموانع الأخلاقية وكذا الرديلة والبؤس أو الفاقة .

٤ — وهناك اعتبار يضيفه مالتس إلى هذه المبادئ وهو أن قدرة الإنسان
على التناسل أكبر من قدرة الأرض أو مصادر الطبيعة عموماً على إنتاج
ما يتطلبه البقاء الإنساني من غذاء ، وعلى هذا الأساس خلص مالتس
إلى أن سكان العالم بوجه عام يطردون في الزيادة على أساس متوالية
هندسية geometrical progression بينما تطرد الزيادة في الموارد
الغذائية على أساس متوالية عددية أو حسابية arithmetical
progression ، ويرى مالتس أن الغلة الحقيقية للمقلب الاجتماعية
هى عدم التناسب بين العدد الذي يزداد به السكان والعدد الذي تزداد به
الموارد الغذائية في العالم ، إذ يتضاعف عدد السكان في كل جيل

أى كل ٢٥ سنة إذا لم يعقهم عائق قوى ، بينما لا نجد هذا التضاعف موجوداً في مواد الغذاء ، فإذا بدأنا مثلاً بعدد سكان مقداره مليون نسمة فإنه بعد ٢٥ سنة يصبح العدد ٢ مليون نسمة وبعد ٢٥ سنة أخرى يصير العدد ٤ مليون ثم ٨ ثم ١٦ ثم ٣٢ مليون نسمة . . . وهكذا بينما تتدرج زيادة الموارد الغذائية في متوالية حسابية أى من ١ - ٢ - ٣ - ٤ ، ولزيادة الأيضاح نقارن بين المنوالين فيما يلى :

المتوالية الهندسية ١ ٢ ٤ ٨ ١٦ ٣٢ ٦٤ ١٢٨

المتوالية الحسابية ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨

أى أنه بعد سبعة أجيال (الجيل ٢٥ سنة) ستكون نسبة الغذاء إلى عدد السكان كنسبة ٨ : ١٢٨ .

ويرى مالتس كما سبق أن أشرنا أن المتوالية الهندسية هى التى تعكس فاعلية قانون القوة التناسلية عند الإنسان ، بينما المتوالية الحسابية تعكس مدى قدرة الإنسان والطبيعة على انتاج القوت أو مواد الغذاء ، ويقرر مالتس فى رسالته أنه لا يخترع هذا الكلام مع عنده بل إنه من واقع الاحصائيات الثابتة التى أجريت لأن كان فى زمانه . خاصة فى بلاده (إنجلترا) وكذلك فى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وغيرها من البلاد الأوربية . ودليله بصدد ، القانون الثانى الخاص بالغذاء هو أن الأرض الزراعية محدودة وإنتاجها يخضع خضوعاً تاماً لقانون أفعلة المتناقصة (يتلخص هذا القانون فى أن لكل مساحة من الأرض الزراعية حداً يبلغ عنده الاناج حده الأمثل أو الأقصى بالنسبة لما يستخدم فيها من العمل ورأس المال بحيث لو زيد مقدار المستخدم منهما عن هذا الحد لأخذ الاناج الذى تغله الأرض فى التناقص التدريجى أو النسبى ، وذلك لأن الانتاج الزراعى عندما يصل إلى أقصى حد يكون

من غير المفيد زيادة رأس المال أو الأيدي العاملة لأن الأراضي ان تغطي أكثر من ذلك ، ولن تقابل الإنتاج على الوحدات التي استخدمت سواء من رأس المال أو العمل أى زيادة مماثلة في الإنتاج ، وبتقسيم الإنتاج على الوحدات التي استخدمت سواء من رأس المال أو العمل نجد أن نصيب كل وحدة قد تناقص .

ولكن نظرية هذا شأنها لا يمكن من الناحية المنطقية أن تصدق أو تعقل إذ أنه طبقاً لهذه النظرية لا يمكن أن يعيش السكان إلا إذا توفر القوت الكافي . وعدم توفره يعنى انعدام الحياة ، ولو أن مبدأى الزيادة الهندسية والحسابية يمارسان عملهما منذ بدء الحياة لسكان معنى هذا أنه كان يجب أن تفنى البشرية منذ زمن بعيد ، ذلك أنه بعد ثلاثة قرون من البدء بأى نقطة تكون النسبة بين عدد السكان وكمية الغذاء كنسبة ٤٠٩٦ : ١٣ وهذا موقف رهيب لا يمكن تصوره بسهولة ، ولذلك يبادر مالتس إلى القول بأن مثل هذا الموقف الرهيب فعلاً هو الذى ينطوى على مأسى البشرية وشقاءها ، وأن السكان لم يصلوا فى وقت ما إلى النسبة المتقدمة الذكر لسبب واحد هو علو نسب الوفيات وأنه لولا علو هذه النسب لوصل السكان فعلاً إلى هذه الأعداد الخيائية وأن الطبيعة العائلة كان لابد أن تضع من الموانع ما يجنب الإنسان مصيراً قاتماً ، ويرى مالتس أن هناك نوعين من الموانع يساعدان على الحد من الزيادة السكانية ، وينصح هو باتباع النوع الأول وهو الموانع الأخلاقية Moral restraints وهى موانع وقائية يحورها تعقل الإنسان وتبصره وبعد نظره مثل العفة أو الرهينة والزهد أو تأخير سن الزواج . ولكن مالتس يرى أن هذا النوع من الموانع لا يكفي وحده لموازنة أعداد السكان بموارد الغذاء وذلك لسبب واحد وهو أنه جميع الأفراد لا يمكن أن يكونوا نظراً ثانياً أو بصيرة نماذجة ، ولا تتوفر لدى الجميع قوة العزيمة أو القدرة على كبح جماح الشهوات ، ومن ثم كان لابد من موانع أخرى تفرضها الطبيعة

فرضا على بني الإنسان مثل العمل في المهن غير الصحية والفقر المدقع والأمراض والأوبئة والتلحط والمجاعات والحروب الطاحنة التي شهدتها البشرية وما زالت تشهد بها وستظل تشهد بها ما لم يضع الإنسان حدا لشروده بنفسه . وإلى هذه الموانع القسرية التي تفرضها الطبيعة يرجع الفضل في موازنة أعداد السكان بموارد العيش المحدود في العالم .

ومن هنا التسلسل المنطقي يصل مالتس إلى خلاصة مؤداها — وهو في ذلك يهدم آراء جدوين — أن الإنسانية لا يمكن أن تصل إلى سلام مستقر أو سعادة أو ازدهار ما لم يغير الإنسان من طبيعته العاشية ويعمل عقله ويكبح جماح نزواته وشهواته ، وأن النظم الاجتماعية أو المؤسسات الإنسانية لا مسئولية عاها البتة فيما أل إليه أمر الناس من بؤس وشقاء فالمسئولية كلها تقع على عاتق الإنسان ، وأن القضاء على المشكلات الاجتماعية رهن بتحسين ذاتية الفرد ، فنقطة الانطلاق في أى إصلاح اجتماعي شامل لابد أن تكون من داخلية نفس الأفراد ومن عقولهم لا من نظم أو مؤسسات خارجية .

وقد آثارت هذه الآراء موجة قائمة من التشاؤم حتى لقب مالتس بزعيم المتشائمين، ووصفت نظريته بأنها «عقريّة سوداء» تخنق كل أمل للجنس البشري . وقد طبع كتاب مالتس طبعه ثانية في سنة ١٨٠٣ وذكر اسمه عليه في هذه المرة كمؤلف له ، وفي هذه الطبعة أظهر مالتس شيئا غير قليل من الحكمة وأدخل عليه بعض التعديلات التي خففت من حدة تشاؤمه وقد وجه الأنظار بصفة خاصة إلى أن ارتفاع مستوى المعيشة يعتبر أحد العوامل الهامة التي تساعد على الحد من الزيادة السكانية إذ يلاحظ أن الأغنياء أو أفراد الطبقة العليا في المجتمع أقل تناسلا وتزايداً من أفراد الطبقة الفقيرة ، وأن تحسن المستويات واتساع نطاق الطبقة الأولى في المستقبل قد يكون له بعض الأثر في الحد من زيادة السكان

غير أنه يجب أن نشير إلى أن مالتس لم يتكلم - كما أعتقد البعض - في مسألة منع النسل أو منع الحمل أثناء الحياة الزوجية كما أنه لم ينصح أبداً باتباع طريقة الاجهاض في الحد من زيادة السكان ، - وقد يكون ذلك راجعاً إلى كونه من رجال الدين - وكل ما نصح به ذلك المفكر هو الأعراض عن الزواج كاية أو على الأقل تأخير سن الزواج إذا كان دخل الفرد غير كاف للإنفاق على أسرة وأولاد .

نقد آراء مالتس :

لقد كانت آراء مالتس ، - شأنها شأن كل آراء تناول مشكلات الناس في المجتمع - أنعكاساً لطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أحاطت بالمجتمع الانجليزي في عهده ، ولذلك فالبرغم مما تتطوى عليه نظرية مالتس من مجانبة للصواب في كثير من أجزائها ألا أنها على العموم تعكس لنا مجموعة متشابهة من المشكلات الاجتماعية التي سادت في ذلك الحين ، وتعكس لنا من ناحية أخرى طريقتين أو زاويتين ننظر من خلالها على هذه المشاكل . الزاوية الأولى هي الزاوية التي ننظر من خلالها المفكر الاشتراكي جدوين ، والزاوية الثانية هي التي ننظر من خلالها المفكر المحافظ مالتس

لقد شهد الربع الأخير من القرن الثامن عشر والربع الأول من القرن التالي عدة ظواهر كان لها أكبر الأثر في بروز عدد من المشكلات الاجتماعية ، مما يجزم بعض النقاد بأنها من العوامل التي طبعت تفكير مالتس بالصورة التي جاءت عليها نظريته ، فقد شهدت إنجلترا في تلك السنين علوا متزايداً في معدلات المواليد بسبب الازدهار الاقتصادي المؤقت الذي صاحب السنوات الأولى فقط من الثورة الصناعية ، كما أن إنهيار نظام الأقطاع ساعد على تحرر الفلاحين وشعورهم بقدرتهم على التنقل وممارسة

أى نوع من أنواع النشاط الاقتصادى . هذا إلى سيادة تيارات فكرية شجعتها الحكومة إلى حد كبير وكانت تدعو إلى زيادة عدد السكان لمجابهة الموقف المضطرب فى أوروبا فى ذلك الحين ، إذ أن زيادة عدد السكان تعتبر قوة تساعد على تدعيم مركز الدولة فى الصعيد العالمى وتمكنها من حشد الجيوش كما كانت مدرسة التجاريين تدعو هى الأخرى إلى زيادة عدد السكان لأغراض سياسية واستعمارية .

وحينما شب مالتس وجاوز العشرين من عمره كانت الثورة الصناعية وخاصة فى إنجلترا قد بدأت تخلف آثارها السيئة ومشاكلها المعقدة ، فقد جلبت مراكز التصنيع أعداداً غفيرة من السكان وخاصة من الريف طمعاً فى تحسين مستواهم المعيشى إلا أن زيادة هؤلاء العمال عن حاجة الطلب سبب انخفاض الأجور وزيادة ساعات العمل ، كما اضطرت الأطفال والنساء إلى العمل تحت ظروف صحية سيئة وترك هؤلاء تحت رحمة أصحاب الصانع والرأسماليين ، حيث لم تكن الأفكار النقابية قد تبلورت بعد ، وقد كانت هذه الظروف القاسية التى يعيش فيها آلاف العمال واضحة لكل ذى عينين وتكلم عنها كثير من المفكرين ، وقد تكون هذه الظروف هى التى أوجت إلى مالتس بالمصير القاتم الذى ينتظر مستقبل البشر ، فهو يرى تزايداً مستمراً فى عدد السكان وانخفاضاً مستمراً فى مستوى معيشة أغليتهم ، كما سببت الهجرات المتتالية من الريف إلى المدن نقصاً فى الأيدي العاملة الزراعية مما أدى - بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى - إلى إنبهار الانتاج الزراعى وخاصة القمح الذى ساء محصوله لعدة سنوات متتالية .

وهناك ظرف آخر عاصر شباب مالتس وكان له أثر كبير على تفكيره وهو أن أوروبا كانت فى حالة يرثى لها بسبب الثورة الفرنسية وحروب نابليون ، فهذه الحروب فضلاً على استنفادها لكثير من الأحوال والعتاد عما أرهق ميزانية الحكومة وعاق بينها وبين تحقيق إصلاحات اجتماعية ،

فضلا عن هذا احتاجت هذه الحروب إلى وقود لها من الرجال مما أصاب بعض القطاعات الاقتصادية وحدث من إنتاجيتها ، بالإضافة إلى صعوبة استيراد الغذاء من الخارج بسبب الحروب البحرية بين فرنسا وإنجلترا وبسبب النظم الضرائبية والجركية المعمول بها في ذلك الوقت .

هذه الظروف كلها أحاطت بمالتس وبالمجتمع الانجليزي عموماً ، ويجب أن توضع في الاعتبار عند تحليل نظرية مالتس في السكان وتوجيه النقد إليها .

ولقد كان من نتيجة ذبوع آراء مالتس أن امتنع الكثيرون عن توجيه اللوم إلى الطبقات الحاكمة فيما يتعلق بحالة الشقاء التي كانت تعيشها الجماهير الغفيرة من الشعب ، فهو يلقى بالمسئولية على كاهل الفقراء أنفسهم لعدم تبصرهم وعدم تقديرهم لأمور حياتهم .

وقد أدى هذا الاتجاه أيضاً إلى سريان روح الأنانية بين الأثرياء واعتبار الفقراء أسس البلاء والمسؤولين عن كل الأمراض الاجتماعية ، وقد أتضحت هذه النزعة كل الوضوح في مهاجمة قانون الفقراء The Amendment of the poor laws فهو يلوم الدولة وينصحها ألا تقدم أى معونة أو مساعدة قانونية إلى الفقراء والمعوزين لأنهم يخرجون على قوانين الطبيعة (بتركهم الجبل على الغارب فيما يختص بالتناسل أو الإنجاب) وقد تحمس المحافظون في إنجلترا لهذه الآراء وتبنوها وأخذوا يدافعون عنها خاصة وأنها تحارب آراء المفكر الاشتراكي جدين Godwin . وقد نشأت مدرسة فكرية تنشر آراء مالتس وتذيعها بمخلف الطرق منذ ظهورها وكان أهم للفكرين الذين ساروا في هذا الاتجاه هم رسلز Russels وبروهم Brougham وجون سمر J. B. Summer ووريكارو Ricardo . وأخذ هؤلاء المؤيدون شكل مدرسة منظمة

منذ سنة ١٨٧٧ بزعامه شارل برادلو C. Bradlaugh وأنى ييزانت A. Besant ، ومنذ ذلك التاريخ أخذ عدد السكان في إنجلترا يتناقص كما قل عدد المتزوجين فيها وبالتالي قل عدد المواليد ، فلقد كان عدد المواليد في إنجلترا مثلاً بنسبة ٣٦,٥ في الألف سنة ١٨٧٨ فأصبح ٣٤ في الألف سنة ١٨٨٠ وأتخففت النسبة بعد ذلك إلى ٢٠,٥ في الألف سنة ١٨٨٥ .

وكان لهذا أثره السيء في بلاد استعمارية تريد أن تستغل مستعمراتها بطريق الإقامة ، وكان نتيجة لازمة لذلك أن قامت مدرسة مضادة تعارض الدراسة السكانية على الأسس المalthusية وإقامتها على الأساس البيولوجي الذي نادى به هربت سبنسر Herbert Spencer في الدراسة السكانية فهو يرى أن البقاء للأصلح والأقوى وأن زيادة عدد السكان لابد منه للشعوب التي تريد النضال في الحياة وأن مسألة المواد الغذائية لابد وأن تتوفر للأقوى ، وقد هاجم العلامة « سالدر » Salder ، في كتابه « قانون السكان » ، آراء مالتس كما هاجمها أيضاً المفكر « ثورنتون » Thornton ، في كتابه « زيادة السكان وعلاجها » ، كما كان هدفاً لنقد الكتاب الاشتراكيين في فرنسا مثل فورييه Fourier وبروديهون Proudhon ثم هاجمه رعاة الوطنية والقومية في فرنسا الذين هاهم قلة التناسل في فرنسا وأبرز هؤلاء المهاجمين كوفيس Coves لورو بوليو ، وايف جيرو Y. Guyot

وكانت سهام النقد التي وجهت إلى نظرية مالتس تدور حول الاعتبارات التالية :

① أولاً : لقد اعتقد « مالتس » ، أن عوامل تحقيق التعادل أو التوازن بين عدد السكان وكمية المواد الغذائية ، إنما يأتي بالحد من الزيادة في السكان .

راجع

Karl Pearson : Population. Gilleh & Gillen : Cultural Gy.

عن طريق الموانع الوقائية النفسية ، و الموانع الطبيعية ، وأغفل أو كاد يغفل العوامل الاجتماعية الأخرى التي تعمل على التقليل من نمو السكان قليلاً كبيراً ونذكر منها :

١ - الرهينة والزهد :

تقوم الرهينة على أساس ديني ، قوامه التفرغ للعبادة والانقطاع عن ملاذ الدنيا ، بما فيها متعة الزواج ، وقد يكون الباعث لها نزعة صوفية ودعائها التملص من أدران الجسم ، والهرب من مطالب الغرائز ، وقد يكون العامل الاقتصادي هو العامل الحثي ، الكامن وراءها . . . ومهما يكن من شيء فإن الرهينة تحرم كثيراً من أفراد المجتمع من الزواج وبالتالي من التناسل . . . وتنتشر الرهينة في بعض المجتمعات التي تسير على تعليم الديانة البوذية عامة وفي التبت خاصة .

٢ - وأد البنات :

وهذه العادة كانت منتشرة في بعض المجتمعات المتخلفة في الحضارة : فثلاً كان مبيعها عند العرب في الجاهلية الفقر أو الشرف ، أو الخوف من العار ، ولا شك أن هذه العادة من شأنها أن تحرم المجتمع من عدد كبير من الإناث وبذلك يقل الإنجاب .

٣ - نظام تعدد الأزواج :

فهناك مجتمعات يباح فيها تعدد الأزواج ، أي أن المرأة الواحدة تتزوج بعدد من الرجال وهذا النظام يؤدي إلى قلة النسل ، وهي عادة منتشرة في التبت .

٤ - الاضطهاد :

يتخذ الاضطهاد المظهر السياسي أو الديني أو الاقتصادي ، فالاضطهاد السياسي مثلاً يقضى بسوء معاملة أو نفي طوائف أو أفراد ، لهم آراء سياسية معارضة لأصحاب السلطة في البلاد ، سواء أكان ذلك نتيجة لغزو أو لفتح أو لتغيير

نظام الحكم القائم ، فإن هذا من شأنه أن يرغم مثل هذه الطوائف على الهجرة الخارجية .

أما الاضطهاد الاقتصادي فيتمثل في حرمان أو مصادرة أو اغتصاب أملاك أو أموال طائفة من الأفراد ، وعدم رعايتهم ، بحيث تعيش في ذل ومهانة حتى يضعفوا ويقل نسلهم .

٥ - انحطاط المستوى الخلقى :

فقد يؤدى إلى انتشار الأمراض التناسلية وخاصة في بلاد لم تتوافر فيها وسائل العناية الصحية ، كما كان الحال في إقليم « أو غنده » حين دخلها الاستعمار الأوربي في أواخر القرن ١٩ فقد نقص بسبب ذلك سكان « أو غنده » إلى نصف ما كانوا عليه قبل استيلاء الإنجليز عليها .

٦ - العامل الثقافى :

وخاصة الثقافة الجنسية وممارسة وسائل تحسين النسل أو السلالة ، على نحو ما يدرسه علم الأوجينية أو المورثات أو ضبط النسل Birth Control

ثانياً : أغفل « مالتس » كذلك تطور وتغير الكفاية الفنية فى الإنتاج ... ومعنى هذا أنه لا محل لتشاؤم « مالتس » المطلق وخوفه من حدوث كارثة أو قحط فالكثافة العددية ليست بذات دلالة على زيادة السكان عن الموارد أو قلتهم ، فضلاً عن أن السكان لا يعيشون على موارد الأرض وحدها - كما سبق أن أشرنا .

وعدد العمال العاطلين عن العمل ليس أيضاً دليلاً على تزايد السكان أو قلة

عددهم بل قد يرجع ذلك إلى سوء توزيع العمل ، وخاصة إلى فساد التنظيم الاقتصادى والاجتماعى ، وقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية فى سنة ١٩٥٧ - سنة ١٩٥٨ بطالة فى عمال صناعة السيارات وخاصة فى مركز هذه الصناعة فى مدينة « ويترويت » ، حتى وصل عدد العمال

العاطلين بسبب الكساد الجزئى الذى أصاب هذه الصناعة والصناعات المتصلة بها حوالى ٢ مليون عامل ، وفى هذه الحالة لا يمكن أن نأخذ ذلك دليلا على إزدحام الولايات المتحدة بالسكان إذ أنها فى الواقع ليست من البلاد التى تشكو من مشاكل إزدياد السكان فى الوقت الحاضر . ومن جهة أخرى فقد تكون موارد الأمة كافية لا عالة العاملين وغير العاملين ، والبرهان على ذلك أن كثيراً من الدول تدفع للمتعطلين تعويضاً مالياً مناسباً يواجهون به مقتضيات المعيشة إلى أن يعثر على أعمال ، وهذا دليل على غنى الأمة بمجموعها بصرف النظر عما قد يصيب بعض قطاعاتهم من تخلف .

هذا إلى أن العالم اليوم به مساحات شاسعة غير مستثمرة ، والبؤس السائد فى بعض المناطق من الممكن أن يزول أو على الأقل تخف حدته إذا تغير توزيع السكان . فضلاً عن ذلك فإنه إذا كانت القدرة الانتاجية متفاوتة لدى الشعوب ، فمن الممكن الحصول على انتاج أوفر بتحسين سبل الانتاج واستعمال الوسائل الفنية فى الزراعة والصناعة ، والاستفادة بحقائق علم الاجتماع الصناعى وعلم النفس الصناعى والعلاقات الصناعية فى رفع الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى ،

وإذا كنا نلاحظ أن التخلف وانخفاض مستويات المعيشة يعزى إلى الجهل والكسل فى بعض البلاد ، فإنه يعزى إلى سوء التنظيم الإقتصادى والاجتماعى فى بلاد أخرى ، كأن تكون فئة قليلة من السكان تملك أكبر حصه من الأرض وأعظم نصيب من المال والاحتكارات الصناعية والتجارية .

وقد تضاعف سكان بريطانيا ذاتها بعد مائتوس ثلاث مرات ومع ذلك فقد ازدادت فى الوقت نفسه رفاهية الشعب البريطانى وتحسنت مستويات معيشته أضاعاف ما كان عليه الحال فى أيام مائتس الذى كانت

مخاوفه تنحصر في أن لا يستطيع الشعب الانجليزى المحافظة على مستوى معيشته في ذلك الوقت .

ثالثا : يجب أن نشير إلى أن هناك ثمة اتجاهات اجتماعية إصلاحية تحاول أن تعالج موضوع السكان على أساس التكامل الديموجرافى فى داخل الدولة الواحدة عن طريق تنظيم هجرات داخلية من المناطق الكشيفة إلى المناطق المتخلخلة والتي تشكو قلة فى الأيدى العاملة . وينادى أصحاب هذا الاتجاه بأن يؤخذ بفكرة التكامل الديموجرافى هذه على نطاق دولى عن طريق تهجير أعداد من السكان من المناطق المكتظة وتوطينهم فى البلاد والقارات التى تشكو قلة فى الأيدى العاملة ، وبما يقوى الأمل فى الأخذ بهذه الاتجاهات أن المنظمات الدولية بدأت تعطى لمسائل السكان جانباً كبيراً من الأهمية وخاصة منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية وبرز وظهر مشكلات اللاجئين ومشروهمى الحرب والأقليات . ولا شك أن هذا الاتجاه العالمى فى تناول مشكلات السكان — ولو أنه لا يزال فى طور النمو — يجعل من أفكار « مالتس » توقعات يستبعد تحققها فى هذا القرن على الأقل ، وخاصة وأن انتصارات الإنسان على الطبيعة وقهره إياها يتزايد يوماً بعد يوم ، فعقلية مثل عقلية « مالتس » كان يستحيل عليها أن تتصور — مثلاً — أن يخرج الإنسان من نطاق الأرض وجاذبيتها ، فضلاً عن تصور الوصول إلى الكواكب الأخرى .

« وفيما يختص بالبلاد العربية فإن أكثرها لم يصل بعد إلى درجة من الاكتظاظ تخشى معه تجاوز الحد الملائم ، ولا ضرر على البلاد العربية من نمو سكانها وبالتالي من ارتفاع الكثافة فيها وخاصة إذا مارفعت الحدود المصطنعة بين الدول العربية القائمة ونظم انتقال السكان فيما بينها ، ووسعت الأرض المستعمرة بتوسيع شبكة الري الدائم ، ورفع إنتاجية الأرض العربية الزراعية باستعمال الأسمدة والآلات على نطاق واسع ، فضلاً عن التعاون

في دعم التصنيع وتنسيقه فيجب ألا ننسى أن الفن الزراعى فى تقدم مستمر ، الأمر الذى سيقترن عليه زيادة الموارد الغذائية من حيث الكم والكيف . فضلا عن أن الموارد الغذائية لم تعد مقصورة على الإنتاج الزراعى ، بل غدت تعتمد على الإنتاج الصناعى الكيمايى ، كما أن تحسن وسائل المواصلات مكن من نقل المواد الغذائية من البلاد الغنية بها إلى البلاد المفتقرة إليها .

كذلك نجد أن علم التغذية فى تقدم ، وأن رقيه ستؤدى إلى التوفير فى استخدام المواد الغذائية والاقتصاد فى استعمالها إلى أبعد حد ممكن . ومعنى هذا أنه لا محل لتشاؤم « مالتس » المطلق وخوفه من حدوث كارثة أو قحط .

رابعاً : اعتقد « مالتس » أن الذى يحدد رفاهية الشعب أو فقره هو حصوله على المواد الغذائية ، أو إشباع حاجاته الطبيعية الضرورية للحياة ، مع أن الحاجات الاجتماعية هى التى غدت تحدد مستوى الشعب المادى والفكرى أو الروحى ، وكلما زاد التقدم كلما ازدادت هذه الحاجات تعقيداً وكلما صعب إشباعها .

والواقع أن نظرية « مالتس » فى جملة نظرية نسبية ، لا يمكن الأخذ بها على علاتها ، بحيث تنطبق أحكامها على مختلف المجتمعات فى مختلف العصور ، فهى إذا نجحت فى تفسير تزايد السكان مع تناقص نصيبهم من المواد الغذائية فى بعض المجتمعات كالهند والصين مثلاً ، فإنها تعجز عن تفسير ظاهرة السكان فى الولايات المتحدة وأستراليا وكندا ، فقد بدأت نسبة زيادة السكان تقل كثيراً عما قال به « مالتس » .

وهذه الزيادة لم تؤد إلى نقص حصة كل فرد من المواد الغذائية ، بل لوحظ أنه كلما زاد عدد السكان فى بعض المجتمعات زاد مستوى

المعيشة ارتفاعاً ، وهذا مادفع بعض الحكومات إلى العمل على زيادة السكان ، بتشجيع الهجرة تارة أو بتشجيع الزواج وإنجاب الأولاد عن طريق الإعانات والمنح تارة أخرى .

١- يتضح مما سبق أن نظرية مالتس ، نظرية نسبية ، وأن زيادة السكان ليست ضارة في كل الأحوال ، بل قد تكون الزيادة أمراً ضرورياً في أحوال كثيرة ، ولزيادة الإيضاح يجدر بنا أن نقول أن زيادة السكان تمر بمرحلتين .

١ - مرحلة قلة السكان Underpopulation

٢ - مرحلة كثرة السكان Overpopulation

ويفصل بين المرحلتين ، الحد الأمثل للسكان Optimum Size ففي المرحلة الأولى يكون عدد السكان قليلاً بالنسبة لموارده ، أى يكون عدد السكان قليلاً بالنسبة لما هناك من أرض زراعية يمكن استغلالها أو ثروة معدنية يمكن استخراجها ، وغير ذلك من الموارد التي تعمل على زيادة الإنتاج . في هذه المرحلة يكون من المفيد اقتصادياً أن يزداد عدد السكان حيث تكون الزيادة مقترنة بزيادة الناتج المتوسط لكل فرد . فمن الواضح أنه إذا كانت هناك بلد غنية بمواردها الطبيعية غير المستغلة ، وكان عدد السكان فيها قليلاً ، فإن زيادة العدد في مثل هذه الظروف تساعد على حسن استغلال تلك الموارد ، وذلك لأن زيادة العدد تفسح المجال لتقسيم العمل بين الأفراد ، كما أنها تساعد على زيادة الطلب على السلع المنتجة ، ويترتب على تقسيم العمل ، زيادة القدرة الانتاجية للفرد ،

يضاف إلى ذلك أن قلة السكان لا تساعد على قيام مشروعات عمرانية أو إنشائية كبيرة ، ذلك لأن هذه المشروعات تقتضى حداً أدنى للطلب على منتجاتها ، فإذا كان عدد السكان ضئيلاً ، فقد لا يتوافر هذا الحد الأدنى للطلب ، وبذلك فإن زيادة عدد السكان تجعل من الممكن تنفيذ

هذه المشروعات ، وإذا استمر السكان في الزيادة . . . فقد نصل إلى الحد الذي يحدد لنا القدر الأدنى للطلب على منتجات المشروعات الكبيرة ، ويستنفد كل أو معظم مزايا تقسيم العمل . بعد هذا لا تكون لزيادة السكان فائدة ، ويكون أثرها الوحيد هو زيادة عنصر العمل بالنسبة لعناصر الإنتاج الأخرى ، فتبدو كل زيادة في السكان بعد هذا الحد مقترنة بتناقص الناتج المتوسط ، ومن هنا تبدأ مرحلة كثافة السكان .

ويتضح من ذلك أن حجم السكان في علاقته بموارد الثروة الأخرى قد يجعل المجتمع خفيف السكان ، بحيث تكون كل زيادة في عدد السكان مقترنة بزيادة في الناتج المتوسط لكل فرد ، ولذلك لاندحش إذا وجدنا أن الكثرة العظمى من الأديان تحض الناس على أن يتناسلوا ويتسكثروا وخاصة عند كوفشيوس ، حكيم الصين الذي جعل من حب التناسل عبادة . وكان هذا الاتجاه أمراً ضرورياً ، لأن كثرة السكان وازدياد الناس على سطح الأرض أمر كان لابد منه لعمرائها ولتقدم النوع البشري .

وهناك بلاد لا تزال إلى الآن غنية بالموارد وسكانها قليلون لا يستطيعون إدارتها واستثمارها إلى درجة تقرب من الكمال . هذه البلاد في حاجة بلا شك إلى السكان .

فأمامنا مثلاً قارة أستراليا بها مشروعات كثيرة لا تستطيع البلاد أن تنتفع بها لقلة سكانها . وما يصدق على أستراليا يصدق على السودان و العراق . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نجد أن حجم السكان في علاقته بموارد الثروة قد يجعل المجتمع كثيف السكان بحيث أن كل زيادة في عدد سكانه ، تؤدي إلى تناقص الناتج أو المتوسط .

فمسألة الكثافة أو القلة مسألة نسبية ، ولا يجوز أن نحكم بأن بلد ما ، خفيف السكان لمجرد أن عدد الأفراد قليل في الكيلو متر المربع ،

كما لا يجوز أن نحكم بأن بلدًا ما، كثيف السكان لمجرد أن عدد الأفراد كبير في الكيلو متر المربع، فالمسألة تتوقف على العلاقة بين العدد وبين مراد الثروة.

ومن ثم فقد يكون عدد الأفراد في الكيلو متر المربع قليلًا، ومع ذلك تكون البلد كثيفة السكان بالمعنى الاقتصادي، وذلك إذا كانت البلد صحراوية مثلاً. كذلك قد يكون عدد الأفراد في المنطقة كبيراً، ومع ذلك تكون البلد خفيفة السكان بالمعنى الاقتصادي، وذلك إذا كانت البلد غنية بمواردها من الأنهار والأرض والمعادن والصناعات المختلفة والتجارة... إلخ.

هذه النسبية تجعل من العسير الحكم على بلد معين بأنها كثيفة أو قليلة السكان، وتعمل من الصعب قياس مدى الكثافة أو القلة إحصائياً.

أما الحجم الأمثل للسكان Optimum Size of population فالمراد به الحجم الذي يبلغ معه الناتج المتوسط أقصاه، وهو يتحقق عندما تعبر البلاد مرحلة قلة السكان دون أن تدخل مرحلة الكثافة، فهو يمثل الحالة الوسط بين مرحلتى القلة والكثافة.

ويمكن توضيح ذلك بافتراض حالة مجتمع يتزايد عدد سكانه مع بيان أثر هذه الزيادة في الناتج المتوسط لكل فرد.

عدد الأفراد بالملايين	ميوست الناتج للفرد بالجنهات
٥	١٠٠
٦	١٢٠
٧	١٣٠
٨	١٣٥
٩	١٣٠
١٠	١٢٠
١١	١٠٥

في مرحلة قلة السكان

الحجم الأمثل

في مرحلة الكثافة

نلاحظ في هذا المثال أنه عندما كان عدد السكان ٥ ملايين ، كان الناتج المتوسط مقدراً بـ ١٠٠ جنيه ، ولما زاد عدد السكان ، زاد الناتج المتوسط ، وإستمر هذا الناتج في الزيادة ، إلى أن بلغ أقصاه ١٣٥ جنيناً مصرياً عند ما بلغ عدد السكان ٨ ملايين ، بعد هذا الحد أخذ الناتج المتوسط في التناقص .

وعلى ذلك يمكن القول أن الحجم الأمثل للسكان في هذا العرض هو ثمانية ملايين ، وأن مرحلة القلة تتمثل من الفترة التي يكون عدد السكان فيها دون ذلك .

ويذهب « كارسو ندرس » Carr Saunders في نظريته عن أنسب السكان إلى البحث عن مقياس يعرف به مدى ما يصل إليه السكان إلى حد الكمال أو دونه ، وكان هذا المقياس الذي وضعه « كارسو ندرس » هو مراقبة متوسط الدخل وقصد به متوسط ما يكسبه الفرد ، فإن كان متوسط الدخل آخذاً في الزيادة دل هذا على أن عدد السكان في هذا البلد مناسباً ، وما زالت الحاجة ماسة إلى المزيد من عدد السكان حتى إذا ما وصلنا إلى حالة استقرار في متوسط الدخل كان عدد السكان هو الأنسب ، ثم إذا أخذ متوسط الدخل في الهبوط تدريجياً بعد ذلك ، فعنى هذا أن البلاد بلغت أقصى ما يمكن أن تتسع له أرجاؤها من السكان وعلى ذلك تتخذ وسائل لتقليل نسبة الزيادة السكانية .

لأن النقص الكبير في متوسط دخل الفرد دليل على اكتظاظ البلاد بالسكان مما يتسبب عنه انخفاض مستوى المعيشة .

هنا وقد تعرضت نظرية كارسو ندرس إلى سهام تنقيد جماعة الاشتراكيين ، ونحن نلخص آراءهم فيما يلي :

يعتقد الاشتراكيون أن العلاقة بين الإنسان والإنسان تأتي في مرحلة
أولى من مرحلة تحديد العلاقة بين الإنسان والبيئة وقدرتها
الإنتاجية . ومعنى ذلك أنهم يرمون أولاً وقبل كل شيء إلى تحقيق عدالة
التوزيع بين أفراد المجتمع في حدود الثروة الموجودة فعلاً ولا يسلمون
بنظرية الحد الأمثل للسكان التي تدعو إلى تحديد عدد السكان بحيث يتحقق
التوازن بين عدد السكان وموارد المعيشة ، ووجهة النظر الاشتراكية أن
هذا التوازن لا يحتل بعامل تزايد العدد وإنما اختلاله يرجع إلى النظام الطبقي
واستئثار الأقلية بموارد الإنتاج ولذلك يدعون إلى إلغاء الميزات الطبقية
وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الملكية .

ولا يعنينا في هذا المجال بسط الآراء الاشتراكية وإنما سنكتفي
بأن نشير إلى نماذج من مواقف الاشتراكية المعتدلة من المسألة السكانية .
ويذهب أنصار المذاهب الاشتراكية بصفه عامة إلى أن الموارد
الطبيعية في العالم لا تزال بكراً ، وتحتاج إلى أيد عاملة ، وأن وسائل
الاستغلال لا تزال في كثير من جهات العالم بدائية ، وأن كل ما يتطلبه
الأمر هو جهود اقتصادية لزيادة الإنتاج ، . . . وهكذا مثلاً قد أنشأ
المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة ، للعمل على معاونة
الدول المختلفة لتنمية مواردها ، وتقديم المعونة الفنية والمادية اللازمة
لهذا الغرض .

وينقسم الاشتراكيون المعتدلون إلى عدة طوائف نكتفي بالإشارة
إلى أهمها :

١ - الاشتراكية المسيحية :

كان أول ظهورها في إنجلترا في منتصف القرن التاسع عشر ،
وكان أنصارها يصدرون مجلة The Christian Socialist وقد دعا أتباع

هذا المذهب إلى تأليف جماعات التعاون للعمال ، وجماعات الإستهلاك التعاونية . وحملوا على كبار الملاك العقاريين . ولا يزال في إنجلترا إلى الآن أعوان لها بين المسيحيين البروتستانت .

ويعارض معظم أصحاب هذا المذهب مبدأ تحديد النسل ، وهذا الاتجاه مستمد من الأصول المسيحية التي يعبر عنها العلامة Andr Wallz إذ يرى أن المعتقدات الدينية تلعب دورا هاما في كثافة السكان ، فالكثافة تزداد في المجتمعات التي تخلص للمذهب الكاثوليكي ، بينما تتدخل كلتا تحرر المجتمع من القيم الخلقية والدينية التي تنادى بها المسيحية .

٢ - الاشتراكية الزراعية :

تنشر مبادئها في البلاد التي يكثر فيها كبار الملاك الزراعيين ، كالولايات المتحدة وإنجلترا ، وهي ترمي إلى إلغاء حق الملكية الخاصة على الأراضي الزراعية ، ولكنها لا تمس ملكية الأنواع الأخرى من رؤوس الأموال . ومنها فريق يميز تملك الأراضي الزراعية ولكنه يوجب فرض ضرائب باهظة على ملاك هذه الأراضي .

وللطابع الريفي أثره الكبير في زيادة عدد السكان وذلك بحكم العادات والتقاليد وتغلغل المعتقدات الدينية في نفوس أفرادها ، فضلا عن أن الإنتاج الزراعي يسمح بمساهمة أكبر عدد من الأفراد في العمل مما يؤدي إلى كبر حجم الأسرة ، واعتزاز رب الأسرة بكثرة عدد أفرادها .

٣ - اشتراكية الدولة :

تأخذ بمبدأ الملكية الخاصة للأفراد ، ولكنها تدعو للملكية العامة لبعض المشروعات الحيوية في الدولة . فهناك من المشروعات ما يتعين على الدولة أن تتولى أمرها ، وذلك إما لعجز الأفراد أو الشركات الأهلية عن القيام بها ، وإما لأنه إذا ترك أمرها ، لم يسرها أصحابها في طريق المصلحة العامة للمجتمع .

وعلى هذا فهي تدعو إلى تدخل الدولة في العلاقات بين الأفراد باسم العدالة والمثل العليا ، فتحدد مثلاً من مساوىء المنافسة الحرة ، وتمنع تحكم بعض المنتجين المحتكرين في سواد الشعب من المستهلكين ، وتترلى الدولة إدارة بعض المشروعات الصناعية ، وتشرف على سير بعض المشروعات الفردية ؛ وتنظم التجارة الدولية والمصارف « البنوك » . الخ . وللدولة أيضاً أن تحرم استهلاك بعض الموارد وفقاً للصالح العام .

ويرى أصحاب اشتراكية الدولة العمل على حل مشكلة السكان عن طريق زيادة الموارد ، والعمل على موازنة عدد سكان الدولة بمواردها ، ويرون أن زيادة عدد السكان يزيد من قوة الدولة العسكرية .

٤ — الاشتراكية الديمقراطية :

يعنى أصحابها بمنح الطبقات الكادحة حق الانتخاب ، وتكوين أحزاب سياسية تحاول أن تحصل على الأغلبية لتصل إلى تولى شؤون الدولة بطريق الأغلبية البرلمانية ، وقد بدأ الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي في اتحادات العمال القائمة في إنجلترا منذ عام ١٨٩٣ ، ثم قامت حركة سياسية كبيرة من جانب الاتحادات العمالية والتجارية ، والجمعيات التعاونية للحصول على حق تمثيل العمال في البرلمان الإنجليزي ، إلى أن تم لها ذلك حوالى عام ١٩٠٠ ، ثم تألف بعد ذلك حزب العمال الذى لا يزال قائماً بإنجلترا إلى الآن ، وقد قام هذا الحزب بإبان توليه الحكم ، بتأميم السكك الحديدية والنقل البرى وتأميم العلاج المجانى وكذا أمم صناعة الصلب ، وكان يعتزم تأميم صناعة السفن والأدوات الطبية لولا نجاح حزب المحافظين عليه فى الانتخابات وتوليه زمام الحكم فى البلاد .

ويرى معظم أصحاب الاشتراكية الديمقراطية أن فى زيادة عدد سكان الدولة زيادة لقوتها الاقتصادية ، إذ أن كثرة القوى العاملة فيها سوف يزيد من قوة انتاجها .

٥ — الاشتراكية الفابية :

تكونت جماعة الفابين Fabian Society في إنجلترا عام ١٨٨٤ من الاشتراكيين الديمقراطيين والأكاديميين ؛ وكان هدف هذه الجماعة العمل على نشر النظريات الاشتراكية المعتدلة بين هيئات العمال والاتحادات التجارية ، وحث الطبقات المتعلمة على بث روح الفضيلة والأخلاق الفاضلة ، وتقوية دعائم التعاون بين طبقات المجتمع ، والاتجاه إلى تنفيذ الآراء الاشتراكية بطريق التشريع لا عن طريق العنف .

وقد اعتمدوا في تبرير مذهبهم الاشتراكي على أن التقدم العمراني للمجتمع هو السبب في الازدياد السريع وارتفاع القيم ، وعلى ذلك فيجب ألا يستأثر بتلك المنح طبقة دون طبقة ، بل يتحتم أن تنتفع بها الطبقة الكادحة . وليس معنى ذلك أن تنتقل ملكية الأراضي أو رؤوس الأموال المستغلة في الصناعة إلى ملكية طبقة العمال ، بل تنتقل هذه الملكية إلى الحكومة باعتبارها ممثلة للمجتمع بمختلف طبقاته .

وقد كان معظم أصحاب الاشتراكية الفابية من رواد الإصلاح الاجتماعي فهم لم يرموا إلى تحديد النسل ، بل كانوا يرون أن في زيادة عدد السكان زيادة في قوة المجتمع الإنتاجية ، وعلى الدولة ، أن تعمل على تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية .

٦ — الأيديولوجية العربية والمسألة السكانية :

والآن يجدر بنا أن نتساءل عن موقف الأيديولوجية العربية من المسألة السكانية .

أن المجتمعات في عصرنا الحاضر ، تنقسم بحسب أيديولوجياتها العامة إلى ثلاث كتل رئيسية : تتبع إحداها الكتلة الاشتراكية وتتبع الأخرى الكتلة الغربية ، وتتقف الثالثة — أو هي تحاول أن تقف — موقف حياد

بين هاتين الكتلتين الرئيسيتين ، وتنادى بمبدأ جوهرى تبني عليه سياستها
فى جميع المجالات ، وهو أن تنبع هذه السياسة من صميم ظروفها
الاجتماعية الخاصة .

وإذا حاولنا إظهار انطباع هذه الأيديولوجيات على المسألة السكانية ،
نجد أن الأيديولوجية الغربية ذات طبيعة مالتسية فى عمومها تنادى بتحديد
النسل كلما انخفض مستوى المعيشة ، فى حين أن الأيديولوجية الاشتراكية
ترى أن زيادة عدد سكان الدولة زيادة لقوتها الاقتصادية لأن ذلك سيؤدى
إلى كثرة القوى العاملة وبالتالي ارتفاع قوة الإنتاج أما الكتلة الثالثة ،
وهى كتلة الحياض الإيجابى ، فهى تحاول أن تنهج سياسة تنبع من ظروف
معيشتها الداخلية الخاصة ، ودون أن تتأثر بأيديولوجية دولة أجنبية وآراء
مستوردة ، ويمكننا أن نمثل لهذه الكتلة بالجمهورية العربية المتحدة ، فلقد
حاول دعاة الغرب إيهامنا بأن مصر بلد لا يصلح إلا للزراعة ، بل حتى فى هذا
الميدان لا يمكن أن تصل مصر إلى نجاح كبير بسبب أن المساحة القابلة للزراعة
محدودة . بل إن وندل كليلاند Wendell Cleland يذهب إلى أن الصناعة
المصرية غير قادرة على الإزدهار فليس هناك من سبيل لحل المشكلة السكانية
الآن إلا عن طريق تحديد النسل والواقع - الذى تعتقه الأيديولوجية العربية -
أن بلادنا قادرة على التوسع الاقتصادى وأنها بالفعل سائرة فى طريق
الازدهار والتمز الاقتصادى فى كافة فروع الإنتاج - ولقد عبر الرئيس
جمال عبد الناصر - فى خطابه الذى ألقاه يوم ١١/٢٠ فى المنيا - عن
موقف الجمهورية العربية المتحدة من مسألة تحديد النسل ، فوصفها بأنها دعاية
استعمارية ، وقال إن إمكانياتنا تسمح لنا بزيادة السكان وأن ما علينا إلا أن
نمضى قدماً فى تنفيذ مشروعاتنا وبرامجنا للنهوض الاقتصادى ، فإن هذا
وحده كفيل بحل مشكلة ازدياد عدد السكان . ويرى الرئيس عبد الناصر
أن الزيادة فى موارد الإنتاج ينبغي أن تزيد عن معدل الزيادة فى عدد

السكان كي نحقق تقدماً اقتصادياً وارتفاعاً في مستوى المعيشة لسائر أفراد الشعب وطوائفه . ورسم السبيل إلى ذلك بالمجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني^(١) .

هـذا عن المبدأ السياسي أو رأى الساسة في ازدياد السكان ، أما من الناحية العلمية الإحصائية فقد أثبت كثيرون خطأ هذا الزعم أى عدم مقدرة مصر على النهوض الاقتصادى ، وبات من الأوفق أن نترك سياسة الدعوة إلى تحديد النسل ، لأنها على الأقل لا تتمشى مع اتجاهنا العام نحو العزة القومية والسيادة .

ولقد توصل إلى رأى مشابه لهذا الأستاذ السيد عبد الحميد الدالى في كتابه « العناصر الحيوية لمشكلة السكان في مصر » ، إذ يقول^(٢) :

« إن سياسة عدم التدخل هى — فى اعتقادنا — الخطوة المثلى وهى التى تتيح لنا أن نحقق التوازن بين زيادة السكان والمحافظة على مستوى ملائم للمعيشة ، ولا شك أن أى زيادة فى سرعة نمو السكان من شأنها أن تجعل الهبوط بمستوى المعيشة عند الحد المنخفض الذى هو عنده أمراً محتوماً . ومن الواضح أننا يجب ألا نذهب مع التفاؤل إلى أبعد مما ذهبنا ، إذ أن التقدم الاقتصادى مرهون بأمور شتى ليست كلها فى أيدينا (حديث المؤلف قبل قيام ثورة الشعب عام ١٩٥٢) . وإذا كنا ندعو إلى ما يشبه الثورة فى أوضاعنا الزراعية والصناعية والتجارية — وذلك عبء ثقيل — فليس من إصالة الرأى أن نزيد فى متاعبنا بزيادة غير مستحبة فى السرعة التى ينمو بها السكان فى مصر وهى فى الوقت الحاضر تكاد تكون أكبر سرعة لنمو السكان فى العالم »

(١) لم نورد رأى الرئيس جمال عبد الناصر بحكم منصبه السياسى ، ولكن باعتباره صاحب أيديولوجية جديدة يسير عليها المجتمع المصرى العربى .
(٢) عبد الحميد الدالى العناصر الحيوية لمشكلة السكان فى مصر ص ٣٧٧ وما بعدها .

والواقع أننا يجب أن ننتهى من هذه المشكلة إلى اعتناق مبدأ النسبية الاجتماعية . فكل مجتمع يتبنى المذهب والسياسة التى تتفق مع ظروفه . وهذا الاتجاه يعزز رأينا بصدد ارتباط وسائل التحسين وأهدافه بأيدولوجية الدولة العامة وموقفها فى المحيط الدولى . ولدينا مثالين حين على ضرورة اعتناق مبدأ النسبية الاجتماعية ، وهما شكل المشكلة فى الهند ونفس هذا الشكل لها فى استراليا .

فعدد سكان الهند حسب تعداد ١٩٥١ حوالى ٣٦٠ مليون نسمة يزدادون خمسة ملايين نسمة كل سنة . وقد دلت تقارير الهيئات المختصة التى تبحث المشكلة هناك على أن أقصى طاقة الأراضى الزراعية فى الهند بعد استصلاح جميع ما يمكن استصلاحه من أراض وبعد استغلال أحدث الطرق العلمية فى زراعة الأراضى المزروعة حالياً ، بعد كل هذا لن تتمكن الهند من إطعام أكثر من ٣٧٥ مليون نسمة بمعدل فدان لكل فرد بينما متوسط نصيب الفرد الأمريكى الواحد ٢٥ فداناً . وبديهي أنه عند ما تصل الهند إلى أقصى طاقتها الإنتاجية فإن عدد السكان سيكون فات الرقم المحدد له وهو ٣٧٥ مليون نسمة بكثير ، لذلك ينبغى العمل الآن على تحديد النسل كى تتفادى الهند كارثة اقتصادية محققة ~~من~~ .

والمثل الآخر هو استراليا وعدد سكانها ٩ ملايين نسمة ويمكنها بإمكانياتها الحالية أن تستوعب ثلاثين مليوناً . فيجب أن ترتفع فيها الدعوة إلى تشجيع التناسل . ومع ذلك فإذا كان أهلها لا يأخذون بسياسة تشجيع التناسل فهذه أمور داخلية ترجع إليهم أولاً وأخيراً ولا مجال للسيطرة عليهم لفرض وجهة نظر معينة .

ولنما قصدنا من ضرب هذين المثالين إلى أن نوضح أن الدعوة إلى تحديد

النسل لا يجب أن نتمسك بها على طول الخط ، وكذلك ينبغي ألا نحاربها دائماً وفي كل المجالات . وإنما هناك نسبة اجتماعية تفرضها الظروف الخاصة لكل مجتمع - والتي توجب عليه أن يأخذ بسياسة معينة تتمشى وهذه الظروف الخاصة .

والواقع أننا توسعنا في معالجة مشكلة تحديد النسل إلى حد ما ، وأظهرنا أنها ليست مطلقة وإنما هي نسبية . فنحن لم نعالج المشكلة لذاتها وإنما عالجناها كوسيلة أساسية على أنها مظهر من المظاهر التي تختلف المجتمعات في معالجتها باختلاف إيديولوجياتها العامة .

وإذا نظرنا المسألة من زاوية القرمية العربية ، والتكامل الديمجرافى للشعب العربى ، تكادت وجهة نظرنا فيما يتصل بموقف الأيديولوجية العربية من الزيادة السكانية